الأمم المتحدة
الاتحاد الأفريقي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/36/6
AU/STC/FMEPI/EXP/6(III)
Distr.: General
16 March 2017

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع السادس والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثالث

الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنتي الخبراء
داكار، ٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل النظامية الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقرير عن متابعة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للقرارات الصادرة عن الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة والتوصيات الوزارية الأخرى ذات الصلة باللجنة

مقدمة

١ - يسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القرارات التي اتخذها مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي خلال اجتماعاتهما السنوية المشتركة التاسعة، التي عُقدت في أديس أبابا في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٢ - وشملت القرارات المتخذة خلال الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة قراراً مشتركاً واحداً صادراً عن مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة، وستة قرارات صادرة عن اللجنة، وعشرة قرارات صادرة عن الاتحاد الأفريقي. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة مقتضبة عن تنفيذ

* E/ECA/COE/36/1-AU/STC/FMEPI/EXP/1(III)

القرار المشترك الصادر عن الاتحاد الأفريقي واللجنة، والقرارات الستة الصادرة عن اللجنة. ويسلط التقرير الضوء على عدد من الإنجازات الهامة التي تحققت دعما لتنمية الدول الأعضاء، ويقدم توصيات بشأن السبل الكفيلة بتحسين هذه الإجراءات.

٣ - والتقرير مقدَّم إلى لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة، على سبيل العلم والتوجيه.

أولاً- القرار المشترك الصادر عن مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

القرار ٩٣٧ (د - ٤٩): إدراج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الأطر وخطط العمل والبرامج الاستراتيجية الوطنية

١ - الفقرة ٢

(أ) النص

٢- *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي التعاون مع بعض لوضع مؤشرات مركبة من أجل تيسير الرصد الاستراتيجي لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

(ب) التقدم المحرز

٤- ساهمت اللجنة، بالشراكة مع المؤسستين الأفريقيتين المذكورتين، في وضع وصقل المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وإطار الرصد والتقييم. وكان هذا الطلب إيذانا بانطلاق فعلي لسلسلة من الاستجابات البرنامجية والتشغيلية في اللجنة، من بينها ترتيبات وبعثات جديدة في مجال الشراكات. وتعمل اللجنة عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع مجموعة مؤشرات متكاملة لإتاحة متابعتها واستعراضها على الصعيد الإقليمي لتنفيذ الأهداف المتفق عليها عالميا.

٥- وفي الوقت الراهن، يجري العمل في إطار برنامج اللجنة الفرعي المتعلق بالابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على إجراء دراسة ينصب الاهتمام فيها على ما يتصل بالبحث والتطوير من المؤشرات المستمدة من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل منها بالابتكار. وستبيّن نتيجة الدراسة كيفية انسجام تلك المؤشرات مع حقائق أفريقية محددة. ومن ضمن تلك المؤشرات

ما يخص تقييم إمكانات الابتكار، والكفاءة والشمول، والاقتصاد غير الرسمي، وما يشكّل جزءا من المبادرة الأفريقية المعنية بمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يشارك فيها ٣٥ بلداً أفريقياً.

٦- وحدد برنامج اللجنة الفرعي المتعلق بالإحصاءات أوثق المؤشرات صلة بالموضوع التي ستُستخدم في وضع القائمة الأساسية للمؤشرات الوطنية لخطة عام ٢٠٦٣. وستُستخدم قائمتا المؤشرات في استكمال مجموعة المؤشرات الإقليمية لرصد وتقييم تنفيذ الخطتين.

٧- وعمل برنامج اللجنة الفرعي المتعلق بالشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية مع مصرف التنمية الأفريقي على وضع دليل منسَّق يراعي المؤشرات الجنسانية من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وقد عُرض ذلك الدليل المنسق، الذي سيحل محل الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية الذي وضعته اللجنة، ودليل المساواة بين الجنسين في أفريقيا الذي وضعه مصرف التنمية الأفريقي، على اللجنة الإحصائية الأفريقية خلال اجتماعها الخامس، الذي عُقد في أبيدجان، في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ولقي مفهوم هذا الدليل ترحيباً طيبا وطُلب إلى المؤسستين التعجيل بوضع صيغته النهائية. وعلى سبيل المضي قدماً، تم تحديد خمسة بلدان لتشارك في مشروع استخدام الدليل على أساس تجريبي. ونظمت اللجنة، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حلقة عمل إقليمية، في داكار في شهرَي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٧. وأقرت البلدان الأعضاء منهجية الدليل.

٨- وحدّد برنامج اللجنة الفرعي المتعلق بالتكامل الإقليمي والتجارة المجموعة الأساسية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات التي من شأنها رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطتين، من حيث ارتباطها بالمواضيع التي يرتكز عليها عمل البرنامج الفرعي، والتي تشمل التجارة والاستثمار والتصنيع والطاقة والهياكل الأساسية والنقل والفقر والأراضي والأمن الغذائي والزراعة.

٩- وتشكل بعض الأعمال التي تساهم في المؤشرات السالفة الذكر الأساس الذي يرتكز عليه إطار الرصد والتقييم الذي شاركت في وضعه اللجنة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي التابعة لمصرف التنمية الأفريقي، وهو إطار يستند إلى المؤشرات الخاصة بتتبع الالتزامات المتعلقة بإدارة الأراضي في مختلف أرجاء أفريقيا. ويجري تجريب المؤشرات في ١٠ بلدان، بما في ذلك تلك التي من المقرر أن تُستخدم في تتبع الإنجازات في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.[٢]

[٢] أهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٣.

١٠- ووضعت اللجنة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي التابعة لمصرف التنمية الأفريقي، آلية دعم يتركز فيها الاهتمام على قطاع الزراعة، لا سيما البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وذلك بدمج الشواغل المتعلقة بحيازة الأراضي.[٣]

١١- ويعكف المركز الأفريقي للسياسات التجارية على إعداد تقرير عن دور التجارة في إنهاء الفقر من شأنه أن يحدد الآثار المتوقع أن تترتب في مجال التوزيع على منطقة التجارة الحرة القارية وأن يقدّم مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسبل التي يمكن اتباعها في تحديد المفاوضات بشأن الاتفاق وتنفيذه لتعزيز تأثيره المراعي لمصالح الفقراء.[٤]

١٢- وواصل المركز الأفريقي للسياسات التجارية تقديم الدعم في المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية، بطرق منها صياغة تقارير تحليلية لدعم الدول الأعضاء في تلك المفاوضات.[٥]

١٣- وأجرت اللجنة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومؤسسة فريدريك إيبرت تقييماً للآثار المتوقع أن تترتب على منطقة التجارة الحرة القارية في ثلاثة مجالات رئيسية تتعلق بالسياسات هي: الأمن الغذائي، وأسباب المعيشة الكريمة، والعمالة.[٦]

٢ - الفقرة ٣

(أ) النص

٣- *يطلب إلى* مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة نيباد للتخطيط والتنسيق، تعزيز عملية إدراج كلتا الخطتين في الأطر الاستراتيجية الوطنية؛

(ب) التقدم المحرز

١٤- استحدثت اللجنة مجموعة أدوات لدعم ما تبذله البلدان من جهود لدمج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أطرها الوطنية للتخطيط، والمساهمة في زيادة اتساق تنفيذ الخطتين في أفريقيا، وهي أدوات ستُستخدم على سبيل التجربة في عدد من البلدان الأفريقية.

١٥- وفي عام ٢٠١٦، عملت اللجنة وحكومة إثيوبيا بشكل وثيق على إدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ذات الصلة عن طريق تركيز الاهتمام على تفعيل خطة بدء التنفيذ، وذلك في إطار مساهمتهما في أعمال فرقة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة. وأسهمت اللجنة في حلقات عمل وطنية استكشفت

[٣] أهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٥.
[٤] أهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٥ و٨ و١٧.
[٥] أهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٥ و٨ و١٧.
[٦] أهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٥ و٨ و١٧.

الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها مختلف أصحاب المصلحة في إضفاء الطابع المحلي على الأهداف وتنفيذها واستعراضها ورصدها وتقييمها. وانصب التركيز أيضا في حلقات العمل تلك على النهج المتبعة في تقديم التقارير عن الأهداف.

١٦- وفي عام ٢٠١٧، ستواصل اللجنة مشاركتها الفعالة في فرقة العمل، بطرق منها أساسا تولّي قيادة حلقتَي عمل يُتوخى منهما توفير الدعم اللازم لدمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط المقترحة الطويلة الأجل للدول الأعضاء. وستتناول حلقتا العمل بوجه خاص جانبين أولهما المنهجيات والأدوات والتوجيهات التي تنطوي عليهما عملية الدمج؛ وثانيهما التحديات والفرص التي تطرحها ثورة البيانات بالنسبة لرصد الأهداف والخطة الثانية للنمو والتحول لإثيوبيا.

١٧- وما فتئت اللجنة تقدم لدول أعضاء أخرى عديدة الدعم اللازم في دمج الأهداف في خططها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك بنن، وبوركينا فاسو، وليبريا، ونيجيريا. ومن شأن مشروع حساب التنمية للأمم المتحدة الجديد أن يمكّن اللجنة من توسيع نطاق تأثيرها ووجودها على الصعيد القطري وذلك بتقديم المزيد من المساعدة إلى الدول الأعضاء التالية: بنن، والكاميرون ومصر ورواندا وزامبيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة المساعدة إلى تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وليسوتو وملاوي، فيما يتعلق باستعراض وتقييم حالة مواءمة نظمها الإحصائية مع متطلبات الأهداف وخطة عام ٢٠٦٣، ومدى جاهزية تلك النظم لذلك. وتعتزم اللجنة تحديد برنامج قُطري لمدغشقر يتضمن خطة لإدماج الأهداف في برامج العمل.

١٨- وعن طريق المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، عمدت اللجنة إلى تحديث الدورة التدريبية التي تنظمها في مجال المبادئ الأساسية للتخطيط الإنمائي، لمعالجة مسألة دمج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الوطنية. وعلى وجه العموم، يجري إبلاغ جميع مديري الدورات التدريبية بضرورة كفالة دمج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في مواد التدريب، على أن يشمل ذلك الجوانب الأساسية مثل دمجهما في الأطر الاستراتيجية الوطنية.

١٩- وشارك المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في إطار فريق رفيع المستوى في حلقة عمل نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة كازاخستان بشأن دمج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في منطقتَي وسط أفريقيا وغرب أفريقيا.

٣ – الفقرة ٤

(أ) النص

٤– *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وضع إطار متكامل للرصد والتقييم يسترشد به في إعداد تقرير مرحلي سنوي موحد بشأن تنفيذ كلتا الخطتين.

(ب) التقدم المحرز

٢٠– تقدم اللجنة الدعم للدول الأعضاء في وضع مؤشرات إقليمية لتيسير اتساق تقديم التقارير عن الخطتين على الصعيد الإقليمي. وبالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تضطلع اللجنة بتنسيق إعداد التقرير المرحلي السنوي عن أهداف التنمية المستدامة. ويقيّم التقرير التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، ويحدد الثغرات ويوثق الدروس المستخلصة. أما تقرير عام ٢٠١٦ فإنه يقدم نهجاً متكاملاً لتتبع أداء البلدان الأفريقية سواء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة أو بخطة عام ٢٠٦٣. ويتسنى اتباع هذا النهج المتكامل بفضل المبادرة التي اتخذتها اللجنة برسم خريطة تنفيذ الخطتين والتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع مشروع إطار إقليمي للنتائج يقيم علاقة وثيقة بين الخطتين.

٤– الفقرة ٥

(أ) النص

٥– *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي دعوة الأمين العام للأمم المتحدة التعجيل بإنشاء الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة ضمن المسارات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، وتمشيا مع الشراكات القائمة على المبادئ وعلى النحو الوارد في التقرير التجميعي للأمين العام بعنوان ''الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠.''[٧]

(ب) التقدم المحرز

٢١– أيّدت اللجنة الإحصائية الأفريقية بالإجماع، في دورتها الخامسة، التوصية بإنشاء برنامج أفريقي للبيانات والإحصاءات المتعلقة بالتوسع الحضري في اللجنة، يرمي إلى تعزيز قدرة البلدان على مواءمة مفاهيم التوسع الحضري ومؤشراته ومنهجياته، وإصدار وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتوسع الحضري لتحسين التخطيط ورسم السياسات على الصعيد الوطني في أفريقيا.

[٧] متاح في الرابط الشبكي:
http://www.un.org/disabilities/documents/reports/SG_Synthesis_Report_Road_to_Dignity_by_2030.pdf.

٢٢- وأنشأت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بالفعل الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو مؤلف من الدول الأعضاء ويضم وكالات إقليمية ودولية بصفة مراقب. ويرمي الفريق إلى إقامة شراكة عالمية لتبادل البيانات عن التنمية المستدامة.

٢٣- وتمشيا مع القرار ٩٣١ (د- ٤٨)[٨]، المتّخذ في عام ٢٠١٥، والقرار ٩٣٧ (د- ٤٩) المتخذ في عام ٢٠١٦، نظمت اللجنة دورة عن موضوع جعل الإحصاءات الرسمية مفتوحة بشكل تلقائي للاطلاع عليها خلال المنتدى العالمي الأول للبيانات الذي عُقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ولهذه المبادرة الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء بين المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الوكالات التي تصدر البيانات، والأطراف المشاركة في المبادرات المتعلقة بالبيانات الوطنية المفتوحة هدفان هما: جعل الإحصاءات الرسمية عنصرا أساسيا من عناصر مبادرات البيانات المفتوحة؛ وتيسير العمل معا على استحداث خدمات البيانات المفتوحة لغرض الإحصاءات الرسمية. وأسهمت الدورة في تعزيز العزم على العمل على إقامة منظومة جديدة للبيانات الوطنية تكون فيها البيانات الرسمية مفتوحة بشكل تلقائي للاطلاع عليها. وحددت اللجنة أيضا شركاء رئيسيين للتعاون معهم لمساعدة الدول الأعضاء فيها بشأن هذه المبادرة.

٢٤- وفي إطار البرنامج المشترك المتعلق بهجرة اليد العاملة في أفريقيا، بدأ العمل على تجميع وإنتاج إحصاءات عن هجرة العمالة بالنسبة للقارة الأفريقية. وسيتولى الفريق العامل المعني بإحصاءات هجرة العمالة، الذي يضم أعضاء من اللجنة ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، إعداد تقارير نصف سنوية بانتظام عن إحصاءات هجرة العمالة في أفريقيا. وقد صدر التقرير الأول في عام ٢٠١٦ وجرى توزيعه على طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

ثانيا – قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف – القرار ٩٣٨ (د–٤٩): رفع التقارير المتكاملة عن التنمية المستدامة ومتابعتها

١- الفقرة ١

(أ) النص

١- *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي استخدام إطار النتائج المتكامل كأساس لإنتاج تقرير سنوي عن

[٨] القرار ٩٣١ (د – ٤٨) بشأن ثورة البيانات والتنمية الإحصائية، المتخذ خلال الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة في عام ٢٠١٥.

التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مدعوماً بمعلومات عن حالة نظام البيانات في القارة.

(ب) التقدم المحرز

٢٥- جرى تحسين قاعدة بيانات إحصائية متاحة على شبكة الإنترنت. وتتضمن بوابة البيانات الإحصائية الخاصة باللجنة، المتاحة في الرابط الشبكي: http://ecastats.uneca.org/data/، بوابة فرعية عن أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوخى أيضا إنشاء بوابة لدعم التقارير السنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، متى اتُّفق على إطار إبلاغ موحد بالنسبة للخطتين.

٢- الفقرة ٢

(أ) النص

٢- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين، إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعيين منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة باعتباره المنبر الوحيد لاستعراض التقدم المحرز ومتابعته بشأن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

(ب) التقدم المحرز

٢٦- منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة هو حالياً بمثابة آلية الإبلاغ الوحيدة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وفي عام ٢٠١٦، قُدم تقرير عن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ لإبداء التعليقات عليه وذلك خلال الدورة الثانية للمنتدى التي عُقدت في القاهرة في أيار/مايو ٢٠١٦ تحضيراً لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦. وأتاح المنتدى الإقليمي أيضاً منبرا للدول الأعضاء تدارس حالة تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

باء- القرار ٩٣٩ (د-٤٩): منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

١- الفقرة ١

(أ) النص

١- *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، أن تعقد على أساس سنوي منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة من أجل متابعة واستعراض خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ب) التقدم المحرز

٢٧- عقدت اللجنة، بالتعاون مع حكومة مصر، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الدورة الثانية لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، في القاهرة في أيار/مايو ٢٠١٦، تحضيراً لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠١٦. وقد أتاح المنتدى الإقليمي منبرا للدول الأعضاء لإجراء مباحثات بشأن تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٢٨- وعّزز المنتدى فهم الدول الأعضاء وقدرتها فيما يتعلق بما يتعين اتباعه من نُهُج في مجال السياسات لكفالة فعالية تنفيذ ومتابعة الخطتين على نحو شامل ومتكامل. وقد توصلت الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمجموعات الرئيسية إلى توافق في الآراء، واعتمدت الرسائل الرئيسية التي تتضمن بعض الإجراءات السياساتية والتدابير اللازمة للنهوض بالتنفيذ الشامل والمتكامل لخطتي التحول المتآزرتين ومتابعتهما. وشكّلت الرسائل الرئيسية التي اعتمدها المنتدى المساهمة الجماعية المقدمة من أفريقيا إلى دورة المنتدى السياسي لعام ٢٠١٦، وهي مساهمة شاركت فيها اللجنة وقدمت الدعم الفني إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الدعوة وحشد الدعم الدولي اللازم لتنفيذ الخطتين تنفيذا متكاملا.

٢- الفقرة ٢

(أ) النص

> ٢- يحث منتدى أفريقيا الإقليميَّ للتنمية المستدامة، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المعنية، على تعزيز أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

(ب) التقدم المحرز

٢٩- أقام منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، في دورته لعام ٢٠١٦، بدعم من اللجنة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، حواراً بين أصحاب المصلحة المتعددين عزّز فهم وتقدير أهمية تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتوصل إلى اتفاق على التوصيات الرئيسية الخاصة بالمشاركة على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي بغية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ تنفيذاً شاملاً ومتكاملاً. وحضر الدورة التي تناولت موضوع ''ضمان التنفيذ والمتابعة على نحو شامل ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣''، أكثر من ٢٠٠ مشارك وأفضى إلى استخلاص دروس قيّمة وتقديم توصيات. وقد عُقد المنتدى في إطار التحضير لدورة المنتدى السياسي

الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ التي عُقدت في نيويورك بهدف التداول بشأن الإسهامات الجماعية على نطاق أفريقيا في شكل رسائل رئيسية والاتفاق على تلك الإسهامات.

٣- الفقرة ٣

(أ) النص

٣- *يقرر أن* منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة سيستند إلى المنابر القائمة، وذلك بتفادي إنشاء هياكل إدارية إضافية، وسوف يعزز التنسيق والاتساق، ويستفيد من أفضل الممارسات ويتقاسمها في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومع المنظمات والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

(ب) التقدم المحرز

٣٠- اعتمد المنتدى في دورته لعام ٢٠١٦ توصيات ترمي إلى تعزيز شكله وعمله. والهدف من ذلك هو تجنب إنشاء هياكل جديدة والازدواجية في العمل وتشجيع التعلّم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وشملت التوصيات والرسائل الرئيسية، التي استُرشد بها في وضع الجدول الزمني للمنتدى وشكله، ما يلي:

(أ) من الأهمية بمكان أن تراعي نتائج المنتدى عمليات الاستعراض المتعلقة بتنفيذ الخطتين وأن تسترشد بتلك العمليات. وهي عمليات يضطلع بها مختلف أصحاب المصلحة، ومنهم المنظمات والآليات والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية، والشركاء الآخرون. أما الاستعراضات الأخرى لتنفيذ الخطتين أو ذات الصلة به فيتعين أن تجري بالتزامن مع أعمال المنتدى لضمان أن تسهم هذه الاستعراضات في تقييم يمثل أفريقيا ويجسّد التنفيذ الإقليمي للخطتين. وينبغي أن تتيح أعمال المنتدى فرصة للنظر بشكل فعال في العروض والمساهمات الأخرى التي تتمخض عنها عمليات الاستعراض هذه؛

(ب) يعدّ التعلّم وتبادل أفضل الممارسات بين البلدان وداخل منظومة الأمم المتحدة، ومع غيرها من المحافل الإقليمية ودون الإقليمية، والمجموعات والمنظمات الرئيسية، من العمليات الهامة للتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. ولذلك، ينبغي أن يشمل المنتدى آليات للتعلّم وتبادل الخبرات. ومن الأهمية بمكان مساعدة البلدان المتطوعة في الاستعراض خلال دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى على المشاركة في منتدى أفريقيا الإقليمي حتى تتمكن من تبادل خبراتها والدروس التي استفادت منها مع غيرها. وينبغي إجراء دراسات حالات إفرادية لدعم التعلّم والتبادل. وينبغي دعم البلدان الأفريقية وتشجيعها على المشاركة والإسهام في مختلف منتديات التعلّم والتبادل.

٤- الفقرة ٤

(أ) النص

٤- *يقرر كذلك* أن استعراضات تنفيذ جميع النواتج الإقليمية الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي الاضطلاع بها بصورة متسلسلة ومتزامنة مع أنشطة المنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة، وذلك لكفالة أن تسهم تلك الاستعراضات الإقليمية في تقييم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

(ب) التقدم المحرز

٣١- إضافةً إلى ذلك، واستيفاءً لضرورة إجراء استعراض مشترك لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتعزيزه، انصب التركيز في منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ على كفالة التنفيذ والمتابعة الشاملين والمتكاملين لخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

جيم- القرار ٩٤٠ (د - ٤٩): الهجرة الدولية في أفريقيا

١ - الفقرة ١

(أ) النص

١- *يطلب إلى* مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تشجيع إنتاج البيانات والدراسات المتعلقة بالهجرة.

(ب) التقدم المحرز

٣٢- تعكف اللجنة ومفوضية الاتحاد الأفريقي على إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالهجرة الدولية في أفريقيا، ويجري إنشاء أمانة في شعبة سياسات التنمية الاجتماعية التابعة للجنة تناط بها مهمة دعم أعمال الفريق. وتقوم اللجنة حاليا بوضع برنامج شامل بشأن الهجرة يستند إلى تناول التوجهات الأفريقية الكبيرة. وستجرى دراسات، على النحو الموصى به، في إطار هذا البرنامج.

٣٣- وعن طريق البرنامج المشترك لهجرة العمالة، قامت اللجنة ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية بإعداد التقرير الأول عن إحصاءات هجرة اليد العاملة واصداره. وسيصدر هذا التقرير مرة كل سنتين.

٣٤- ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ حلقة عمل بشأن تعزيز جمع البيانات المتعلقة بالهجرة لأغراض التنمية

واستخدامها. وستتعاون اللجنة مع الإدارة لتنظيم حلقات عمل مماثلة في بلدان أخرى في القارة.

٢- الفقرة ٢

(أ) النص

٢- *يطلب أيضا إلى* مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء دراسات بالاستعانة بأحدث البيانات المتاحة لتحديد طبيعة تدفقات الهجرة الدولية في أفريقيا وأنماطها، وتقييم أثر الهجرة غير المنتظمة وخاصة في بلدان العبور وأثرها على المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، وتقييم هجرة ذوي المهارات، سواء على بلدان المنشأ أو على بلدان المقصد والآثار الطويلة الأجل لتدفقات التحويلات المالية على التنمية.

(ب) التقدم المحرز

٣٥- أُعدت ورقات البحث التالية لتعزيز قاعدة المعلومات والبيانات التحليلية:

(أ) تعزيز التنقل الإقليمي: تبرز هذه الورقة أن الهجرة بين البلدان الأفريقية تهيمن على تدفقات الهجرة في القارة، وأن الأفريقيين لا يهاجرون إلى أوروبا إلا بنسبة ضئيلة. وعليه، يتعين أن تعمل الدول الأفريقية الأعضاء معاً على بلورة خطاب أفريقي مشترك يسلط الضوء على الفوائد الإيجابية للهجرة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية الشاملين في أفريقيا وإزالة القوالب النمطية والتصورات المضلِّلة عن الهجرة والمهاجرين؛

(ب) العائد الديمغرافي والهجرة: تبرز هذه الورقة أن أفريقيا تضم أيضاً الفئة السكانية ممن هم في سن العمل الأسرع نمواً. وعليه، يمكن تحويل الدينامية التي يتسم بها سكان أفريقيا إلى عائد ديمغرافي ذي قيمة كبيرة لإحداث التحول في المنطقة؛

(ج) المهارات والعمالة والهجرة: تبين هذه الورقة أن العديد من البلدان الأفريقية تواجه صعوبات تحول بينها وبين إيجاد فرص عمل كافية للأعداد المتزايدة من الشباب الذي يدخل سوق العمل سنوياً. ولذلك، يتعين أن تُعالج مشكلة بطالة الشباب في إطار لأصحاب المصحلة متعدد التخصصات والقطاعات؛

(د) تسخير الموارد البشرية والمالية للمغتربين لأغراض التنمية: تشير هذه الورقة إلى أن أفريقيا تتمتع بمجتمع كبير وجيد الانتشار من المغتربين القادرين على المساهمة في بلدانهم الأصلية ورد جميلها بعدد من الطرق. وقد حدث تحول من اعتبار هجرة ذوي المهارات إلى الخارج بأنها خسارة إلى اعتبارها فرصة لجلب التحويلات المالية والتجارة والمشاريع الاستثمارية والمعارف الجديدة. ويتواصل عدد من البلدان الأفريقية مع رعاياها الأفريقيين المغتربين في الخارج لإشراكهم في المشاريع الإنمائية، بل إن بعض تلك البلدان أنشأ وكالات ووزارات مكرسة لهذا الغرض؛

(هـ) الاتجاهات والتوجهات الجديدة في الهجرة الأفريقية: تحدد هذه الورقة الأنماط الجديدة للهجرة في أفريقيا. ومن ضمن المسائل التي أبرزتها الدراسة، الهجرة الوافدة إلى أفريقيا، وتأنيث الهجرة، والهجرة المتأثرة بتغير المناخ.

٣٦- وستُستخدم هذه الدراسات في مختلف المحافل، مثل صندوق التنمية الأفريقي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المقرر أن يُعقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧.

٣٧- وفي إطار برنامج اللجنة الشامل المتعلق بالهجرة، ستُجرى دراسة في عامَي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بهدف قياس أثر الهجرة غير النظامية، وخاصة في بلدان العبور، وتأثيرها في المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، وتقييم أهمية هجرة ذوي المهارات، سواء بالنسبة لبلدان المنشأ أو بلدان المقصد، والآثار الطويلة الأجل لتدفقات التحويلات المالية في التنمية.

٣- الفقرة ٣

(أ) النص

٣- *يطلب كذلك إلى* مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء فريق رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا، لتقديم التوجيه العام ودعم المناقشات السياساتية سعيا لتطوير منظور أفريقي بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا.

(ب) التقدم المحرز

٣٨- تعمل اللجنة ومفوضية الاتحاد الأفريقي معا على إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالهجرة الدولية في أفريقيا وتستعدان للإعلان عن انطلاق أعماله في تاريخ يُحدد في وقت لاحق. ويجري إنشاء أمانة في شعبة سياسات التنمية الاجتماعية التابعة للجنة لدعم أعمال الفريق الرفيع المستوى.

٤- الفقرة ٤

(أ) النص

٤- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تقديم ما يلزم من دعم تقني للفريق الرفيع المستوى ورفع تقرير عن التقدم المحرز بشأن الإجراءات المحددة أعلاه إلى مؤتمر الوزراء خلال الاجتماعات المشتركة المقبلة.

(ب) التقدم المحرز

٣٩- ستتولى لجنة تقنية دعم الفريق الرفيع المستوى فيما ستشترك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنسيق أعماله. وستتمثل المهمة الرئيسية للجنة التقنية

في تقديم المشورة والدعم التقنيين إلى الفريق في المسائل المتعلقة بالمهام الأساسية التي يضطلع بها. وستكون اللجنة التقنية مسؤولة عن تحويل القرارات المتعلقة بالسياسات إلى إجراءات، وعن تنسيق الجهود المبذولة لتنفيذ تلك الخطط. وتعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع برنامج شامل بشأن الهجرة يتضمن خطابا أفريقيا قويا. وستُجرى دراسات أخرى على النحو الموصى به، في إطار هذا البرنامج.

٥- الفقرة ٥

(أ) النص

٥- *يطلب إلى* جميع الشركاء الإنمائيين، لاسيما المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجماعات الاقتصادية الإقليمية دعم الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ الإجراءات المحددة أعلاه.

(ب) التقدم المحرز

٤٠- يجري إعداد مقترح لتفعيل أنشطة الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة. وستُستخدم وثيقة المقترح في تعبئة الموارد.

٦- الفقرة ٦

(أ) النص

٦- *يدعو أيضا* مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وضع استراتيجية قارية لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية بالتعاون مع المجتمع الدولي وفي إطار المسؤوليات المشتركة.

(ب) التقدم المحرز

٤١- ستُستهل في عام ٢٠١٧ عملية وضع الاستراتيجية القارية لمعالجة مسائل الهجرة غير النظامية.

دال- القرار ٩٤١ (د-٤٩): تنظيم الاستعراض الإقليمي الأفريقي السنوي لبحث التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

١- الفقرة ٣

(أ) النص

٣- *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الآخرين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنظيم استعراض إقليمي أفريقي سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

(ب) التقدم المحرز

٤٢- عُقد الاستعراض الإقليمي الأفريقي السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في أديس أبابا. وينصب الاهتمام فيه على موضوع تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (متاح في الرابط الشبكي http://www.uneca.org/sites/default/files/images/wsis_meeting_report_draft_dec.2016_0.pdf)

٤٣- وتمخض الاجتماع عن النتائج الرئيسية التالية الموجهة إلى فئتين من المتلقين:

(أ) حُثت الدول الأعضاء الأفريقية على تشجيع اتباع السياسات والأنظمة التي تيسّر توسيع نطاق الخدمات وإيصالها إلى الفئات السكانية غير المستفيدة من الخدمات المصرفية؛ وتعزيز سبل الاتصال عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الإقليمي؛ واعتبار نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على أنها أولوية بالنسبة للحكومات؛ وتحسين الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز المساواة من حيث إمكانية الحصول على جميع خدمات وفوائد مجتمع المعلومات والمعرفة؛

(ب) طُلب إلى اللجنة مواصلة دعمها للدول الأعضاء في تسخير التزام تونس المعتمد خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مساعيها إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛ والعمل على إقامة حوار رفيع المستوى وتوافر التوجيه في مجال السياسات من خلال مواصلة تيسير وتنسيق الاستعراض الإقليمي للتقدم المحرز في تحقيق الغايات المنصوص عليها في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛ وتعزيز برامج بناء القدرات لمختلف المجموعات صاحبة المصلحة، لتيسير إمكانية الاستفادة من مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية بشأن المسائل الناشئة عنه؛ وإجراء سلسلة من

الدراسات الاستقصائية السنوية عن غايات القمة العالمية لمجتمع المعلومات ليسترشد بها تقرير الاستعراض الإقليمي السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات من حيث مسارات العمل؛ وإنشاء قواعد بيانات إقليمية موحدة ومنسقة عن غايات القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛ وإنشاء لجنة تجتمع مرة كل سنتين لمناقشة مسألة قياس البيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٤- ومن المقرر أن يُعقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في جنيف، وستشكّل نتائج الاجتماع الاستعراضي الإقليمي السنوي لأفريقيا إسهامات تقدم خلال العملية التشاورية المفتوحة.

هاء- القرار ٩٤٢ (د-٤٩): المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

١- الفقرة ١

(أ) النص

١- *يوصي* بأن يواصل مجلس الإدارة النظر في النظام الأساسي المنقح للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، استنادا إلى التعديلات المعتمدة.

(ب) التقدم المحرز

٤٥- من المقرر أن تُعقد الدورة الخامسة والخمسون لمجلس الإدارة في آذار/مارس ٢٠١٧. وسيُعرض نظامه الأساسي المنقّح في هذه الدورة للنظر فيه نهائيا.

٢- الفقرة ٢

(أ) النص

٢- *يوصي* مكتب مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٦ بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، لكي تدفع بترشيحاتها وتعيِّن أعضاء مجلس إدارة المعهد الجديد، في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يكون ذلك قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(ب) التقدم المحرز

٤٦- تلقت أمانة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط حتى الآن أسماء ممثلين لتسعة بلدان هي: أوغندا، وزامبيا، والسودان، وغابون، وغانا، وغينيا الاستوائية، وكينيا ومملكة ليسوتو والمغرب. أما الممثل المتبقي الخاص بالمنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا فلم يتم التوصل إلى قرار بشأنه بعد، رغم أن غينيا أعربت عن اهتمام رسمي بتقديم مرشح. وتيسيرا لهذه العملية، أُجري اتصال بجنوب أفريقيا، بصفتها رئيسة المكتب، عن طريق سفارتها في إثيوبيا. وإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع مع سفير ليبريا لدى السنغال في داكار، تلاه خطاب

موجه إلى ليبريا يطلب إليها التدخل في الأمر بصفتها رئيسة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتجري حالياً متابعة الأمر.

٣ – الفقرة ٣

(أ) النص

٣– *يدعو* الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها السنوية المقررة للمعهد بانتظام وأن تتخذ، عند الاقتضاء، ما يلزم من خطوات لتسوية المتأخرات المستحقة عليها.

(ب) التقدم المحرز

٤٧– بالمقارنة مع عام ٢٠١٥، انخفضت الاشتراكات المقررة المسددة من الدول الأعضاء في عام ٢٠١٦ من ١،٥ مليون دولار إلى ٥٠٤ آلاف دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي بنسبة ٦٧ في المائة. وتطلب أمانة مؤتمر الوزراء أن يجري تذكير المشاركين في دورته الخمسين بأهمية دفع الاشتراكات السنوية المقررة وتسوية المتأخرات، لكي يتسنى للمعهد الاستمرار في تقديم خدماته في مجال بناء القدرات.

٤– الفقرة ٤

(أ) النص

٤– *يدعو* شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم أنشطة المعهد في مجال بناء القدرات.

(ب) التقدم المحرز

٤٨– على مدار السنة، عمل شركاء اللجنة، مثل جامعة جنيف ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وقدموا له الدعم مباشرةً. ومن خلال تعاونه الداخلي الوثيق مع اللجنة، استفاد المعهد أيضاً من الدعم غير المباشر الذي يقدمه سائر شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بطرق شتى منها اتفاق التمويل المشترك (المبرم مع الدانمرك والنرويج والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية).

٥ – الفقرة ٥

(أ) النص

٥– *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة تعزيز دعمها للمعهد.

(ب) التقدم المحرز

٤٩- خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تلقى المعهد دعماً مالياً مباشراً قدره ٦٠٠ ألف دولار للأنشطة التي يضطلع بها المعهد بمفرده وتلك التي تشمل التعاون بين الشعب. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة المواد التي أسهمت في تحسين فرص التدريب التي يتيحها المعهد، بما في ذلك إمكانية أن يقوم بعض موظفيه بإلقاء محاضرات في دورات تدريبية.

واو- القرار ٩٤٣ (د-٤٩): الإطار الاستراتيجي المقترح والخطة البرنامجية لفترة السنتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

١- الفقرة ٢

(أ) النص

٢- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء استعراض مستقل وشامل ودقيق للهيكل الحكومي الدولي للجنة، بما في ذلك لجنة الخبراء الحكومية الدولية، وصِلته بالأولويات البرنامجية للجنة، بالاستناد إلى أولويات أفريقيا، وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الخمسين.

(ب) التقدم المحرز

٥٠- يجري استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة ويرمي إلى تقديم تقييم مستقل ونزيه يمكن أن تستفيد منه اللجنة في تقديم التقارير إلى الاجتماعات السنوية العاشرة . ويركز الاستعراض على أهمية الهيكل الحكومي الدولي للجنة وفعاليته وكفاءته وتنسيقه وسيقدم توصيات عن التدابير اللازمة لتحسين أداء ذلك الهيكل.

٥١- وتتمثل الأهداف المحددة للاستعراض في ما يلي:

(أ) تقييم الأداء العام ليهكل اللجنة، بما في ذلك كفاءته باعتباره آلية إشراف ومنبرا فعالا يتيح للدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة مناقشة الآراء وتبادلها بشأن الخطط الإنمائية في أفريقيا؛

(ب) تحديد فعالية الهيكل في جذب تمثيل أكبر عددا وأوسع نطاقا وأكثر أهمية من أعضائه وأعضائه المنتسبين؛

(ج) وضع توصيات محددة الهدف وعملية المنحى لتعزيز الأداء العام للهيكل الحكومي الدولي.

٥٢- ويشمل الاستعراض الهيكلَ الحكومي الدولي للجنة، الذي يضم مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة خبرائه، وأجهزته وهيئاته الفرعية التالية:

لجنة الخبراء الحكومية الدولية؛ ولجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية؛ ولجنة التعاون والتكامل الإقليمي؛ ولجنة الإحصاءات؛ ولجنة التنمية المستدامة؛ ومجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

٥٣- وستُقدم مذكرة من الأمانة بناءً على النتائج الأولية للاستعراض إلى الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة.

ثالثا- توصيات وزارية أخرى ذات صلة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا: الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

٥٤- واصلت اللجنة تقديم الدعم لصوغ المساهمات المقررة المحددة وطنياً إلى البلدان الأفريقية واستعراض تلك العملية. وعلاوة على ذلك، نظّمت اللجنة حوارين من حوارات السياسات العامة ليُسترشد بهما ويسهمان في بناء قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ. وشمل ذلك المؤتمر السنوي السادس المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا، الذي عُقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وتنسيق مشاركة أفريقيا في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عُقد في مراكش، المغرب، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.